



انتهاكات حقوق الأطفال في دول الساحل الأفريقي

مارس ٢٠٢١

تحرير نسمة السيد

وحدة الدراسات الأفريقية بملتقى الحوار

برج ١٠١ ، امتداد الأمل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

مقدمة:

يتعرض الأطفال في منطقة الساحل الأفريقي إلى العديد من الأضرار والانتهاكات، بعضها مميت بسبب انتشار الجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى الأضرار المتعلقة بالتغير المناخي من جفاف وتصحر، وليس من شك أن الانتهاكات التي تحدث في حق الأطفال بدول الساحل نتيجة العنف والإرهاب في المنطقة هي من أشد الأسباب خطورة لما ينتج عنها من موت وجوع وتشرد، وتجهيل ناتج عن الإنقطاع عن التعليم والدراسة المنتظمة.

وجاء في احصائية حديثة لمنظمة "اليونيسيف" أن هناك ما يقرب من (٥) ملايين طفل في دول الساحل الأفريقي (بوركينا فاسو، ومالي، والنيجر) تعرضوا لأعمال عنف خلال عام ٢٠٢٠ شملت هجمات ضد الأطفال واختطاف وتجنيد الأطفال قسراً للإنضمام للجماعات المسلحة هناك، كما يتعرضون للقتل والتشويه والاعتداء الجنسي، حيث أن الهجمات ضد الأطفال في المنطقة لم تتوقف من قبل الجماعات المسلحة وحركات التمرد والمسلحين الذين يتصارعون بسبب العرق أو يتنافسون على الموارد، وبحسب الإحصائية أيضاً الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأطفال "اليونيسيف" فإن الهجمات خلال عام ٢٠١٩ قد ازدادت وتضاعفت في دول الساحل الأفريقي لتسجل (٥٧١) حالة تعرضت لانتهاكات جسيمة ضد الأطفال مقارنة ب ٥٤٤ حالة انتهاك عام ٢٠١٨ و ٣٨٦ حالة عام ٢٠١٧.

إن أغلبية الاعتداءات من جانب الجماعات الإرهابية المسلحة المنتمين لتنظيم القاعدة وتنظيم داعش تركزت على الاستيلاء على طرق التجارة أو السيطرة على مناجم التعدين أو للقيام بتوسيع أنشطة غير مشروعة في دول



بوركينافاسو، ومالي، والنيجر التي تقع غرب أفريقيا، وفي ظل حالات القتل الجماعي هذه نجد أن الأطفال الناجين من القتل يواجهون مصيراً غير معروف بسبب فقدهم لعائلاتهم بسبب العنف المسلح.

إن تزايد مستوى العنف يضاعف من سوء التغذية – المرتفعة أصلاً – كما يضاعف من مستويات الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء على العائلات الضعيفة في المجتمعات المحلية.

ونتيجة لزيادة أعمال العنف بالمنطقة فقد زادت معدلات النزوح الداخلي بمنطقة الساحل، الأمر الذي أدى إلى تشرّد أكثر من (٣٣٠) ألف شخص داخلياً، إضافة إلى فرار (١٠٠) ألف إلى البلدان المجاورة. كما أن أعمال العنف قد أثرت بشدة أيضاً في الخدمات التعليمية والصحية في جميع أنحاء المنطقة .

فدول ساحل أفريقيا تعاني من النزاعات المسلحة والإرهاب الذي ألحق انتهاكات بحقوق الأطفال، وكشفت التقديرات أن عدد الأطفال الذين يلقون حتفهم في رحلتهم للهجرة تبعاً لمنظمة "اليونيسف" ب (٧٠٠) طفل لعام ٢٠١٨ م.

غير أن هناك (١٣,٥) مليون شخص بينهم (٧,٢) مليون طفل في دول الساحل الإفريقي سلبت حقوقهم بسبب تغير المناخ والفقر، والنزاعات، وكشفت التقارير أن ربع المهاجرين في أفريقيا هم من الأطفال. وفي عام ٢٠٢١ ازدادت هذه النسبة بمعدل (٦٤٪).

وهناك أكثر من نصف هذا العدد من الأطفال تعرضوا لأنواع مختلفة من الإنتهاكات عام ٢٠١٩.

كما تعرض أكثر من مليون طفل لسوء التغذية، غير عمليات الإختطاف التي تعرضت لها الفتيات والإعتداءات الجنسية خلال فترة إختطافهن، وآخرهن في ٢٠٢١ ، حيث كانت هناك عملية خطف لأكثر من (٣٠٠) طالبة في "شمال



غربي نيجيريا" وكشف بعض الناجين من هذه العمليات، بأنهم يجبروا على تعلم القتال، وتعاليم الزواج من أجل إعدادهم للزواج قسراً من زعماء هؤلاء الجماعات الإرهابية.

في عام ٢٠١٥ قبضت شرطة "نيجيريا" على عدد من السيدات الذين يتاجرون بالأطفال، حيث يقمن بممارسة الرذيلة لإنجاب الأطفال وبيعهم، وقد تضاعفت الأعداد خلال السنين التالية.

ومع وجود كوارث طبيعية، وجائحة فيروس "كوفيد-١٩" تدهور الوضع، حيث إزدادت بمقدار ثلاث أضعاف على مدار الثلاث سنوات الماضية، وأصبح الأطفال في وضع سيئ لا يحسدون عليه بالمرّة.

وأثبتت الدراسات والتحليلات وجود عدة انتهاكات بحق الأطفال ، فمع وجود جماعات إرهابية في الدولة واندلاع القتال ، وتدهور حال البلاد ، كل ذلك أدى إلى تشرّد الأطفال ، فابعض منهم بقي وحيداً دون أب أو أم ، والآخرون تجردوا من حقوقهم بوصفهم أطفال ، ووجدوا أنفسهم في حالة من الدماء والقتال.

كما تم وقف التطعيمات الروتينية والرعاية للولادة وغيرها من خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية التي تمنع الأطفال من الموت؛ بسبب أمراض مثل الملاريا، أو الإسهال، أو الإلتهاب الرئوي، وكذلك أدى الوباء إلى زيادة أزمة نقص الغذاء وسوء التغذية، حيث تعد مستويات سوء التغذية في البلاد من بين أعلى المعدلات في أفريقيا.

كما أدت تلك الكوارث وجائحة فيروس " كورونا " إلى فقدان الإيرادات وارتفاع أسعار السلع الأساسية بسبب تقييد الحركة العالمية للأستيراد والتصدير، وفي ذلك يواجه الأطفال مخاطر صحية أعلى، وتعاني الفتيات من زيادة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية، وزواج الأطفال، والعنف المنزلي، ويواجه الأطفال فقراً شديداً.

ونجد أنه نتيجة اشتداد الصراع ، في إقليم " كابو ديلغادو " بموزمبيق فقد هجر (١٩١,٠٠٠) طفل، وفي السودان يعاني (٥,٤) مليون من الأطفال من الأزمات المتلاحقة هناك بالإضافة إلى إنتشار مرض شلل الأطفال البري، وفيروس "كوفيد-١٩" ، والكوليرا.

كما قامت (٩٩) دولة بإغلاق حدودها في وجه الأطفال المهاجرين، غير تلك المعاملة التي يتلقونها من قبل شعوب الدول الأخرى والتمييز والكرهية.

أوضحت "هنريتا فور" المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" ان دول بوركينافاسو ومالي والنيجر بها حالة من عدم الاستقرار والعنف المسلح والفقر المدقع والجوع والآن كوفيد-١٩، مما يضع مستقبل جيل كامل من الأطفال والشباب في خطر."

وأضافت أن أكثر من مليون طفل أُجبروا على الفرار من منازلهم، و٢,٩ مليون طفل معرضون لخطر الهزال، بزيادة ٢٠٪ عما كان عليه بداية عام ٢٠٢٠، وأكثر من ٢٠ مليون طفل خارج المدرسة (وهو أكثر من ضعف ما كان عليه منذ بداية الجائحة)، و٢,٣ مليون طفل بحاجة إلى الدعم مع تعرض الفتيات بشكل متزايد للاستغلال الجنسي والزواج المبكر والحمل.

يأتي هذا التقرير الذي تصدره وحدة الدراسات الأفريقية بمؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان؛ ليناقد انتهاكات حقوق الطفل في دول الساحل الأفريقي ويبدأ باستعراض تاريخ الأهتمام بحقوق الطفل ومن ثم وضع الأطفال في دول الساحل ومظاهر الانتهاكات التي يتعرضون لها وجهود المنظمات والحكومات من أجل الحفاظ على حقوقهم.

في النصف الثاني من القرن العشرين كان هناك تطوراً في مجال وضع اتفاقيات وآليات لحماية حقوق الإنسان وحقوق الفئات الضعيفة والتي منها فئة الأطفال التي تحتاج إلى رعاية من مختلف الجوانب الاجتماعية والتعليمية والصحية، وقام المجتمع الدولي بتوجيه عنايته لهذه الفئة من أجل حماية حقوقها على المستوى

**أولاً: تاريخ الاهتمام بحقوق
الطفل (الطفل بين حمايته
وتهديده)**

الدولي والإقليمي والداخلي للدولة.

فقد أبرمت العديد من الإتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الطفل، وتم إنشاء منظمة دولية لرعاية الطفولة تعرف بمنظمة اليونيسيف والتي تختص بمتابعة حقوق الطفل وواقعه ومدى التزام الدول بتطبيق إتفاقيات حماية الطفل التي قامت بالانضمام إليها، كذلك أصدرت أجهزة الأمم المتحدة "الجمعية العامة" قرارات وتوصيات هامة تتعلق بمجال حماية حقوق الطفل.

النظام الأفريقي لحماية حقوق الطفل

انضمت معظم دول أفريقيا إلى الإتفاقيات والأجهزة العلمية لحماية حقوق الطفل، فبعد انضمام معظم هذه الدول الإفريقية إلى الإتفاقية الدولية لحماية حقوق الطفل، عقدت من جانبها إتفاقية إقليمية لحماية حقوق الطفل تسمى الميثاق الأفريقي لحماية حقوق الطفل ورفاهيته حيث اعترف هذا الميثاق للطفل الإفريقي بحقه في التمتع بحقوقه كاملة غير منقوصة على غرار باقي أطفال العالم، دون تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الدين.

وقد صادقت معظم دول القارة الإفريقية على البروتوكول الإختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية، إلى جانب ذلك انضمت غالبية الدول الإفريقية إلى البروتوكول الإختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

كما تشكلت لجنة من أجل حماية حقوق الطفل الإفريقي ورفاهيته من أجل تقييم أوضاع الطفولة في القارة والوقوف على مدى إلتزام الدول الأعضاء بحماية حقوق الطفل الواردة في الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل.

وفي إطار تكييف الدول الإفريقية لمنظومتها القانونية الداخلية الخاصة بحماية حقوق الطفل مع المنظومة القانونية الدولية والإقليمية لحماية حقوق الطفل التي انضمت إليها، قامت هذه الدول بإصدار جملة من القوانين الجديدة في مجال حماية حقوق الطفل، وعدلت بعضها، وألغت أخرى.

نجد هنا أنه تم الاهتمام بحماية حقوق الطفل على المستوى النظري وليس العملي، حيث لا يزال الطفل في معظم الدول الإفريقية يعاني نقصاً فادحاً في تمتعه وتمكينه من الانتفاع بحقوقه وخياراته وإمكاناته. فمثلاً نجد أن الطفل الذي يولد في النيجر يتوقع له أن يعيش حياة أقل بنحو (٢٦) سنة عند مقارنته بالطفل الذي يولد في الدنمارك، كما أن السلع المتاحة له استهلكها خلال حياته تقل بنحو (٥٣) مرة من تلك التي سوف يحصل عليها الطفل الدنماركي مثلاً.

مهددات حقوق الطفل الإفريقي

إن الوضع العام للطفولة بدول أفريقيا هو وضع مأسوي في معظم الدول، رغم الإتفاقيات والنصوص القانونية التي تم وضعها والإنضمام إليها، ورغم جهود الحكومات في هذا الصدد، وذلك نتيجة انتشار وشيوع العديد من المخاطر والتهديدات الأمنية التي حالت دون تمتع الأطفال بأمنهم وحقوقهم ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة والتي منها، التدخلات الأجنبية التي أغرقت القارة في صراعات تندلع من حين إلى آخر، وانتشار الفقر والجوع وسوء الأوضاع الاقتصادية وتدهور الوضع البيئي وتغير المناخ، وتأتي هذه التهديدات كما يلي.



١. الحروب الاهلية :

تعانى منطقة الساحل الإفريقي منذ عقود طويلة من حروب أهلية وأزمات عدم الاستقرار، التي تهدد حقوق الإنسان وخاصة فئة الأطفال التي تعتبر بطبيعتها ضعيفة ويصبحون ضحايا تلك الحروب، حيث تشير الاحصائيات إلى مقتل أكثر من (٢) مليون طفل منذ عام ١٩٩٠ ، أي بمعدل ٥٠٠ وفاة يومياً. ونتيجة عمليات القتل العشوائي في الحروب أو بسبب انتشار الأمراض والمجاعات الناتجة عن هذه الصراعات التي ترتكبها أطراف الصراع يفقد الكثير من الأطفال لمن يعيلهم . كما أن الطفل الذي يوجد في منطقة الصراع و يختار البقاء يجد نفسه مرغماً على الإنخراط في هذه الصراعات، وتعد ظاهرة الأطفال الأفارقة الجنود، من الظواهر المميزة للحروب الأهلية، حيث قدر نحو (٦٠٪) من الأطفال المنخرطين في الحروب الأهلية في دول الساحل الأفريقي ب ١٤ عام، فقد بلغ في أوغندا مثلاً متوسط عمر المقاتلين المنخرطين في النزاع والحروب الأهلية ١٢,٩ سنة .

٢. تدهور البيئة.

إن تدهور حالة البيئة الموجودة بهذه الدول مثل الجفاف والفيضانات والعواصف والتصحر تهدد حقوق الطفل، حيث أن نوبات الجفاف والفيضانات تجل معها مشكلات صحية خطيرة مثل مشاكل الجلد والأمراض المرتبطة بالصرف الصحي والمياه، كما أن تلك التهديدات البيئية لها أثر سريع في انتشار الأمراض والأوبئة مثل الكوليرا والإسهال التي تمس فئة الأطفال نتيجة ضعف مناعتهم، ولقد سجلت دول أفريقيا عام ٢٠٠٨ أعلى نسبة لوفيات الأطفال بسبب الإسهال، فقد قدر (٧٠٪) من بين ١,٣ مليون حالة وفاة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. وما يزيد من تلك المعاناة على الأطفال هو فقر الكثير من تلك الدول وعجزها عن توفير الأدوية واللقاحات اللازمة لتطعيم الأطفال ضد الأمراض الشائعة، فضلاً عن ضعف الهياكل الصحية من مستشفيات وأطقم طبية.

إن الصدمات والتهديدات المناخية ينتج عنها آثار خطيرة على أمن الإنسان الغذائي بصفة عامة وعلى الأطفال بوجه خاص ونتيجة لتلك الآثار على موارد الأسر بدول الساحل الأفريقي يضطر أطفال بعض الدول مثل إثيوبيا إلى مغادرة الدراسة في وقت مبكر لممارسة العمالة في المزارع والشوارع من أجل رفع دخل الأسرة.

٣. العنف

يعانى معظم أطفال دول افريقيا من جميع أشكال وصور العنف مثل العنف الجسدى كالتعذيب والعقاب الجسدى والمعاملة القاسية والمهينة، والعنف جنسي.

يقع الطفل في شراك العنف الأسري الذي يتسبب فيه أحد الوالدين أو الأقارب أو الجيران، وعندما ينتقل الطفل إلى المدرسة يقع مرة أخرى تحت وطأة العنف الممارس من قبل الطاقم التعليمي والإداري ومن محيط المدرسة،

كما يعاني الطفل من العنف في الشارع الذي يمارسه المنحرفون وعصابات الاختطاف من أجل الفدية وحتى من طرف مروجي ومستهلكي الأدوية والمخدرات.

ونتيجة لحالة التخلف التي توجد في الكثير من المجتمعات الإفريقية تقل فرص تمتع الفتيات بحقوقهن في التعليم والصحة والغذاء، وتزيد معاناتهن من خلال تحمل أعباء الأسرة كجلب المياه والثمار وغير ذلك وفي بعض الأوقات يتم الزج بهن للعمل في المزارع أو كخادمت في المنازل مما يزيد من مخاطر انتهاك حقوقهن واستغلالهن كأوراق ضغط في الصراعات من طرف العصابات المتصارعة والجماعات الإرهابية.

فعلى سبيل المثال صنّف تقرير الحقوق في إفريقيا الصادر سنة ١٩٩٤ العنف الجنسي الذي يتّخذ شكل تعدي جنسي على الفتيات في المدارس، كمشكل خطير في عدد من الدول الإفريقية على غرار جمهورية الكونغو الديمقراطية، نيجيريا، جنوب إفريقيا، السودان، زامبيا؛ وبعد مرور ١٠ سنوات، سجل التقرير مرة أخرى سنة ٢٠٠٥، تقدماً طفيفاً لمعالجة تهديد العنف الجنسي ضد الفتيات في الوسط المدرسي من طرف الدول الإفريقية المعنية.

٤. تجارة البشر

تشكل ظاهرة التجارة بالبشر تهديد لحقوق الإنسان الإفريقي وفئة الأطفال من الجنسين على وجه الخصوص، وفي كثير من الأحيان أصبحت الشبكات المحلية للتجارة بالبشر ترتبط بشبكات دولية لتهريب المهاجرين والدعارة وعصابات التجارة بالأعضاء البشرية.

ففي بوركينافاسو مثلاً يتم التجارة بالفتيات من أجل استعمالهن في العمل المنزلي كخادمت أو لاستخدامهن في مجال الاستغلال الجنسي، والدعارة؛ وفي موزمبيق أشارت بعض المصادر إلى أنه يتم سنوياً التجارة بحوالي (١٠٠٠) فتاة من أجل تحويلهن للعمل في مجال الدعارة بجنوب إفريقيا، وتناولت العديد من الدراسات في ملاوي ظاهرة تجارة الأطفال في البلد من أجل استعمالهم في العمل واستغلال جنسي، فقد تم تسجيل عدد يتراوح ما بين (٥٠٠) إلى (١٥٠٠) امرأة وطفل تم المتاجرة بهم داخل ملاوي فقط، وشكلت نسبة أعمار الأطفال المتاجر بهم ما بين ١٤ و١٥ سنة بنسبة (٣٠٪) من صفوف المتاجرة، كما أشارت نفس الدراسة إلى أنه تم المتاجرة بحوالي (٤٠٠) امرأة وطفل مع جهات خارج البلد.

ثانياً: نظرة عامة على وضع الأطفال في دول الساحل الإفريقي

تحمل عمليات الإختطاف المركز الأول في دول الساحل الإفريقي، حيث قامت الجماعات الإرهابية بتوجيه إهتماماتها على عمليات الخطف في الآونة الأخيرة، ولم يكن هذا الإهتمام بلا ثمن، حيث يقومون بإبتزاز الأهالي من أجل المال والإفراج عن المختطفين.

- أكثر الفئات التي يتم تنفيذ عمليات الإختطاف عليهم هم الأطفال من الجنسين. ويتم هناك نزع الطفولة منهم، فيجبرون على الزواج من المتطرفين، والتدريب العسكري لهم من أجل القتال، كما يتعرضون للإعتداءات الجنسية المتكررة.
- إن ما يقرب من ربع المهاجرين في أفريقيا من الأطفال، كما أن هناك (٦,٨) مليون لاجئ من الأطفال في أفريقيا. كما جاء ببيان صادر عن منظمة "اليونسيف"
- في بوركينا فاسو ، أدى انعدام الأمن إلى تشريد أكثر من (٨٣٨) ألف شخص، (٦١٪) منهم من الأطفال، كما أن هناك زيادة في عدد الأطفال المحتاجين للمساعدة في الحماية بأكثر من عشرة أضعاف ب (٣٥) ألف و (٨٠٠) طفل في عام ٢٠١٩ ، إلى (٣٦٨) ألف طفل في عام ٢٠٢٠.
- وفي مالي في خلال عام ٢٠١٩ ، قالت الأمم المتحدة بأن هناك (٧٤٥) من الإنتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ويواجه أكثر من مليون طفل مشاكل الحماية بضعف عدد العام الماضي، ومع حلول عام ٢٠٢٠ تم تسجيل زيادة حادة في النزوح القسري ، مع وجود أكثر من ١٣٧ الف طفل نازح حالياً في مالي.
- في نيجيريا تتزوج نحو (٧٦٪) من الفتيات قبل سن الثامنة عشرة ، كما جاء بتقرير منظمة "اليونسيف".
- وفي النيجر وتحديداً في ولاية "نيامي" معقل الوباء هناك (٧٠١٥) طفلاً يحتاجون إلى الدعم، كما يحتاج أكثر من (٨٦٧) ألف طفل في النيجر إلى الحماية في عام ٢٠٢٠ ، بزيادة قدرها (٢٠٠) ألف طفل عن عام ٢٠١٩.

(أ) تصاعد العنف في منطقة الساحل ضد الأطفال

إن الأطفال في منطقة الساحل يتعرضون للقتل والتشويه والاعتداء الجنسي ، وإن مئات الآلاف منهم قد عانوا من تجارب مؤلمة ، فقد ارتفعت الهجمات على الأطفال خلال عام ٢٠١٩ ، حيث سجلت مالي نحو (٥٧١) انتهاكاً خطيراً ضد الأطفال خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٩ ، مقارنة بـ (٥٤٤) في عام ٢٠١٨ و (٣٨٦) في عام ٢٠١٧.

ومنذ بداية عام ٢٠١٩، اضطر أكثر من ٦٧٠,٠٠٠ طفل في جميع أنحاء المنطقة إلى الفرار من منازلهم بسبب النزاع المسلح وانعدام الأمن، حسب ما ذكرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في بداية عام ٢٠٢٠.

وكان لإرتفاع العنف آثاراً مدمرة على تعلم الأطفال. ففي نهاية عام ٢٠١٩، تم إغلاق أكثر من (٣٣٠٠) مدرسة في بوركينافاسو ومالي والنيجر -أو أن بعضها لا يعمل بسبب العنف - أي بزيادة ستة أضعاف منذ أبريل ٢٠١٧، مما أثر على ٦٥٠,٠٠٠ طفل و١٦,٠٠٠ مدرسة.

ووثق التحالف العالمي العالمي لحماية التعليم من الهجومات، في عام ٢٠٢٠، نحو ١٠٠ هجمات على المدارس في منطقة الساحل. وقالت ماريكا تسولاكيس ممثلة التحالف أن منطقة الساحل الأفريقي "هي منطقة تثير القلق بشكل خاص، ففي بوركينافاسو ومالي النيجر ازداد تهديد وخطف وقتل المعلمين وحرق أو تفجير المدارس. واستخدم كل من الجيش المجموعات المسلحة المدارس كمواقع للإعدام أو قواعد عسكرية."

ويخلق انعدام الأمن والتشريد حواجز كبيرة أمام الأطفال والأسر التي تحاول الوصول إلى الخدمات الأساسية والغذاء والإمدادات الغذائية، وهي عوامل خطر يمكن أن تؤدي إلى تدهور صحة الأطفال وحالتهم التغذوية. وتشير تقديرات اليونيسيف إلى أن أكثر من ٧٠٩,٠٠٠ طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم في جميع أنحاء وسط الساحل، وسيحتاجون إلى علاج منقذ للحياة هذا العام.

وفي الوقت نفسه، فإن وصول الأسر إلى المياه الصالحة للشرب أخذ في التناقص. في بوركينافاسو وحدها، انخفضت إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب بنسبة ١٠ في المائة من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩ عبر المناطق التي يمثل فيها النازحون داخليا أكثر من خمس السكان. وشهدت بعض المناطق انخفاضاً بنسبة ٤٠ في المائة.

وأوضحت مديرة اليونيسيف أن النزاعات المسلحة اليوم أصبحت مطوّلة ومعقدة بشكل متزايد من حيث النتائج والأسباب والطابع. وقد ازدادت عنفاً، وتتسم "بازدراء مقلق" للقانون الإنساني الدولي من قبل أطراف النزاع، الحكومية وغير الحكومية على حدّ سواء.

عمليات الاختطاف والتفجيرات لجماعة بوكو حرام بحق الأطفال في دول الساحل.

أصبحت عمليات الاختطاف هي الأسلوب المتبع لجماعة بوكو حرام الإرهابية، ففي أبريل عام ٢٠١٤، قامت جماعة "بوكو حرام" الإرهابية باختطاف (٢٧٦) طالبة من مدرسة ثانوية حكومية في بلدة "تشيوك" بولاية "برنو" شمال نيجيريا، وأشارت التقارير إلى أن جماعة بوكو حرام كانت تخطط في استخدام الفتيات كرهائن للتفاوض في مقابل إطلاق سراح بعض عناصرها المعتقلين حيث ظهر خلال شهر مايو ٢٠١٤ قائد الجماعة الإرهابية "أبو بكر شيكاو"،

في مقطع فيديو يعرض فيه إعادة التلميذات المختطفات في مقابل الإفراج عن عناصر الحركة المسجونين لدى الحكومة النيجيرية.

وفي فبراير ٢٠١٨، في إحدى مدارس شمال شرقي نيجيريا، اختطفت جماعة "بوكو حرام" (١١١) تلميذة عقب هجوم شنته على مدرستهن في قرية "دابتشي" بولاية "يوي".
كما أنه في سبتمبر ٢٠١٩، اختطف مسلحون ٣ فتيات من مدرسة في "لاغوس" العاصمة التجارية للبلاد، قبل إنقاذهن بعد أسبوع.

وتم اختطاف (٤٠٠) طالب من قبل مسلحين هاجموا مدرسة ثانوية في ولاية "كاتسينا"، في عملية خطف هدفها الحصول على فدية. هم طلاب "كانكارا" بولاية «كاتسينا» بنيجيريا.
تقوم جماعة "بوكو حرام" الإرهابية عادةً باصطحاب المختطفين إلى معسكراتها الكائنة في التجمعات النائية، أو مخيمات عبور مؤقتة، كتلك الموجودة في سجن "نغوشي"، ومن تلك المخيمات المؤقتة تقوم "بوكو حرام" بنقل المختطفات إلى منازل في البلدات والقرى، ويجبروهن على تلقي تعاليم وتفسير "بوكو حرام" المتشدد للإسلام؛ بغية إعدادهن للزواج من مقاتلي الجماعة، ويُدرّبونهن على كيفية القتال واستخدام القنابل. وقد صنف مرصد الأزهر جماعة "بوكو حرام" الإرهابية بأنها "الجماعة الإرهابية الأكثر دموية في العالم".

أعمال العنف خلال عام ٢٠٢٠.

نزع فيما يقرب ٥٠,٠٠٠ شخص، بمن فيهم آلاف النساء والأطفال والمسنين، داخل المنطقة هذا العام، من ضمنهم ٢٥,٠٠٠ شخص، وذلك عندما شن الجيش التشادي عملية "غضب بوما" على شواطئ بحيرة تشاد نهاية شهر مارس وبدعم من جيوش دول أخرى.

وأعلنت السلطات التشادية أن مقاطعتي فولي وكايا منطقة حرب. بالإضافة إلى ذلك، نزع أكثر من ٤,٠٠٠ شخص بسبب الاشتباكات التي وقعت في وقت سابق من هذا شهر ابريل ٢٠٢٠ في منطقة تيلايري في النيجر، في وقت عبر فيه مئات الأشخاص من غير الأمنين أيضاً الحدود بحثاً عن الأمان في أجزاء من مالي.
كما فر ٦,٠٠٠ شخص من النيجر إلى مالي لينضموا إلى ما لا يقل عن ١٠,٠٠٠ مالي نازح داخل بلادهم بسبب الاضطرابات التي اجتاحت منطقة الساحل بأكملها منذ يناير ٢٠٢٠.

وفي النيجر، سجلت المفوضية وشركاؤها ١٩١ حادثة تضمنت ٥٤٩ ضحية في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٠ في مناطق تقع على بعد ٥٠ كيلومتراً من الحدود. ويعتبر الوضع الإنساني صعباً للغاية مع وصول محدود للدعم. وقد نزع حوالي ٣,٨ مليون شخص داخلياً عبر المنطقتين، فيما فر ٢٧٠,٠٠٠ شخص إلى البلدان المجاورة كلاجئين.

أعمال العنف خلال عام ٢٠٢١ .

في بدايات عام ٢٠٢١ وقعت مذبحه بعدة قرى بدولة النيجر بمنطقة الساحل على أيدي جماعة مسلحة تشير أصابع الاتهام الى قيام تنظيم داعش بها ، حيث وقعت الهجمات في قرى "تكوما" و"بانغو" و"زارومدارية" وتم تصفية ١٠٠ شخص على الأقل (بينهم ١٠ أطفال و٧ فتيات دون سن ١٦ عاماً)، كما قام إرهابيو بوكو حرام باختطاف مساعد الحماية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أبوبكر غاربا إدريس، بعد نصيهم كميناً على طريق "داماتورو مايدوجوري" السريع في ولاية "بورنو" ، ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد نزح جراء هذه المذبحة أكثر من ألف شخص ولجأوا إلى بلدة "مانجايز" على بعد نحو ٢٠ كيلومتراً جنوب شرق مكان وقوع المذبحة داخل النيجر.

كما قام ارهابيو (بوكو حرام) بنشر الذعر في حي "كاوتيكاري" في "شيبوك" بولاية "بورنو" حيث تم اختطاف أكثر من (٢٠٠) تلميذة قبل ست سنوات"، مما أثار الذعر في نفوس مسيحيي البلدة وأجبروهم على الفرار، كما قتلت المجموعة نفسها ١١ شخصاً، وأحرقت كنيسة وخطفت قسيساً في بلدة بالقرب من "شيبوك".

وفي السابق كان هناك هجمات متتالية نسبت الى بوكو حرام استهدفت منطقة "ديفا" بالنيجر ، وقعت في شهر ديسمبر عام ٢٠٢٠ أدت الى مقتل ٤٥ شخص بينهم ١٠ أطفال بالإضافة الى حرق ١٠٠ منزل

(ب) الجوع في أفريقيا

يشير تقرير عن منتدى سياسة الطفل الأفريقي صادر عام ٢٠١٨ إلى أن حوالي ٩٠ % من الأطفال في أفريقيا لا يستوفون معايير الحد الأدنى للوجبات وأن الطفل يموت كل ثلاث ثوانٍ بسبب الجوع..

يأتي الجوع بدول الساحل الافريقي نتيجة لمجموعة متنوعة من الأسباب المختلفة، واحد من هذه الأسباب الرئيسية هو الفقر. مع وجود أكثر من ٤٨ % من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون تحت خط الفقر .

يرجع الجوع في إفريقيا أيضاً إلى حد كبير إلى الاضطرابات السياسية والحرب الأهلية التي تؤدي بدورها إلى نقص الغذاء وتؤدي إلى انتشار المجاعة. هذا، إلى جانب أمراض مثل الملاريا والإيدز .

كما أن عدم المساواة بين الجنسين يعد أحد أهم الأسباب لجوع الأطفال، هناك أنواعاً عديدة من عدم المساواة الاجتماعية التي تجعل الفتيات أكثر عرضة للإيذاء الجسدي والجنسي.

فبدون الوصول الكافي إلى التعليم (الطبي أو العام) أو موارد تحديد النسل ، تجد النساء أنفسهن في وضع اجتماعي واقتصادي فقير، وغالبًا مع أطفال يجب عليهن رعايتهن دون مساعدة. ومن المهم أن نلاحظ أن عدم المساواة بين الجنسين ليست بأي حال من الأحوال السبب الوحيد لوجود جوع شديد للأطفال في إفريقيا ، ولكنه عامل مساهم بشكل كبير يجب معالجته.

ووفقاً لمنظمة "اليونيسيف" يعاني طفل واحد على الأقل من كل ثلاثة أطفال دون سن الخامسة في أفريقيا من التقرم.

(أ) إنتهاك حق الأطفال الأفارقة في التعليم ونتائجه:

ثالثاً: مظاهر انتهاك حقوق الطفل في دول الساحل الأفريقي

لا شك أن لجائحة فيروس "كوفيد-١٩" أثر واضح على إغلاق المدارس في دول الساحل، وإبقاء الأطفال دون تعليم حيث أظهرت التقارير أن هناك تقدم في تقديم حقوق التعليم للطفل الأفريقي ولكن بسبب هذه الجائحة تراجعت هذه المؤشرات الإيجابية حيث :

١. في عام ٢٠١٩ تم إغلاق ألفي مدرسة في دول "بوركينافاسو، مالي، النيجر" مما أدى إلي عدم حصول أكثر من (٤٠٠) ألف طفل حقهم في التعليم، وهذا يمثل مضاعفة لعدد الخدمات التعليمية التي تم غلقها منذ عام ٢٠١٧، وأغلقت (١٢٦٠) مدرسة في عام ٢٠٢٠ بوسط مالي، كما أغلقت (٢٥٠٠) مدرسة أبوابها في "بوركينافاسو" وخلال العام الجاري ٢٠٢١ تتوقع المنظمات بضياع جيل بالكامل في دول الساحل الأفريقي حيث تم تعطيل حوالي ٩١٪ من الطلاب في العالم أسره. وأثر هذا على تعليم ما يقرب من (١٢) مليون طفل خارج المدرسة، وكان قبل جائحة كورونا أكثر من (٨) ملايين طفل، تتراوح أعمارهم بين ٦-١٤ عامًا خارج المدرسة بالفعل.
٢. يتم إستخدام المدارس بسبب الأغراض العسكرية، وإجبار الأطفال على التجنيد القسري في الجماعات الإرهابية المسلحة.
٣. إستغلال الأطفال في التهجير والعمل في الحقول الزراعية للإنتاج الزراعي بعدد ساعات مضاعفة، فضلاً عن عدم الحصول على الأغذية المطلوبة لصحتهم، حيث قالت " إمباكت الدولية لسياسات حقوق الإنسان" أن آلاف الأطفال الأفارقة يجبرون على العمل القسري؛ من أجل إنتاج ثمرة الكاكاو، لأجل شركات عالمية مثل: نستله، ومارس، وكارجل.

وكان هذا من خلال بينا شفوي أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في دورته (٤٦)، حيث يتعامل الأطفال هناك بمبدأ العبودية، وتم رفع الدعوى بإسم ثمانية أطفال مسخرين للعبودية في مزارع الكاكاو في ساحل العاج. حيث توظف صناعة الكاكاو في ساحل العاج ما يقرب من مليون مزارع صغير ويتم إنتاج نحو ٤٥٪.

٤. تعرض الأطفال للإستغلال الجنسي، حيث هناك أكثر من (٢١) ألف بلاغ عن الأنتهاك الجنسي الذي يتعرض له الأطفال، فضلاً عن ما لم يتم الإبلاغ عنه وما يحدث داخل الأوكار التابعة للجماعات الإرهابية.

٥. هناك (١٥) مليون طفل عامل في دولة "نيجيريا" دون سن ١٤ عاماً. حيث أن هناك حوالي (٦) مليون طفل لا يذهبون للمدارس في "نيجيريا".

٦. إغلاق المدارس أترعلى تعليم أكثر من (٨,١) مليون طالب، بجانب (٣,٦) مليون طفل كانوا خارج المدارس قبل الجائحة في السودان، وسيؤثر الإغلاق المطول للمدارس على ما يقدر بنحو (٢) مليون طفل يعتمدون على الوجبات المدرسية كجزء من أمنهم الغذائي.

(ب) إنتهاكات حقوق الأطفال في الصحة:

تتمثل إنتهاكات حقوق الأطفال في مجال الصحة فيما يلي :

- ١) تعد دول (تشاد، والنيجر، ومالي) أسوء الدول في تقديم الخدمات الصحية للطفل، وإنتشار التلوث البيئي، وكذلك سوء التغذية.
- ٢) الأكتشافات المتأخرة لمرض نقص المناعة لدى الأطفال مما يؤدي لموت طفلان من ضمن (١٠) أطفال دون سن الخامسة.
- ٣) صعوبة توفير الخدمات الصحية بسبب جائحة فيروس "كوفيد-١٩" وصعوبة الإنتقال بين الدول وبعثات الخدمات الصحية الأساسية.
- ٤) توقف تقديم التطعيمات الوقائية ضد الأمراض المنتشرة في دول الساحل الإفريقي مثل "الملاريا، الإسهال، الألتهاب الرئوي وغيرها.
- ٥) زيادة العنف الجسدي على الأطفال، وتدهور حالتهم النفسية، والإجبار على الزواج وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

رابعاً: جهود المنظمات والحكومات في حماية حقوق الطفل في دول الساحل

بعض بلدان المنطقة قامت باتخاذ خطوات وإجراءات ملموسة لتنفيذ مبادئ توجيهية للحماية الوطنية ، أو الاستثمار في بدائل لإحتجاز الأطفال أو سن قوانين لإنهاء حالة انعدام جنسية الأطفال ومساعدة الأطفال للوصول إلى الخدمات وقد شملت تلك الإجراءات على سبيل المثال ، المبادئ التوجيهية لزامبيا بشأن حماية ومساعدة المهاجرين الضعفاء تحول دون وضع الأطفال غير المصحوبين بذويهم في مراكز الاحتجاز ، كما أدرجت رواندا الحماية ضد انعدام الجنسية للأطفال في قانونها الوطني، كما حثت اليونسف حكومات الإتحاد الأفريقي على العمل معاً لجمع وتبادل البيانات والأدلة بشكل أفضل ويمكن الوصول إليها في الوقت المناسب، مع تصنيفها حسب العمر والجنس، مما سيحسن من فهم كيفية تأثير الهجرة والزوح القسري على الأطفال وأسرهم.

وكجزء من برنامج العمل الأفريقي من أجل الأطفال والشباب المشردين، دعت اليونسف الحكومات إلى حماية الأطفال المتنقلين من العنف وسوء المعاملة والاستغلال والاتجار ، وتعزيز استجابات حماية عابرة للحدود ووضع حد لاحتجاز الأطفال لأغراض الهجرة، والإبقاء على العائلات معاً وإعطاء الأطفال وضعاً قانونياً ، منح كل طفل مهاجر ومشرد فرصة التعليم وإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الجيدة دون تمييز على أساس وضعهم القانوني، معالجة الأسباب الكامنة وراء اقتلاع الأطفال من منازلهم، وتعزيز تدابير مكافحة كره الأجانب والتمييز.

و فيما يلي بعض ما قامت به الحكومات والمنظمات لحماية حقوق الطفل في دول الساحل

- أعلنت اللجنة الإقليمية الإفريقية خلو الإقليم الأفريقي من شلل الأطفال البري، وبهذا أصبحت خمسة من أقاليم المنظمة الستة خالية من هذا الفيروس الذي يهدد حياة الأطفال المستقبلية، وبلغ عدد الدول الإفريقية التي حققت هذا الإنجاز (٤٧) إقليم في عام ٢٠٢٠.
- دعمت حكومات دول (مالي، بوركينا فاسو، النيجر) حماية المدارس وضمان استمرارها أثناء النزاع المسلح، بالتعاون مع منظمة اليونسف. بالإضافة إلى ذلك قامت حكومة "بوركينا فاسو" باستراتيجية جديدة؛ لحماية التعليم وضمان استمراره في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن، والتزامها بتوفير التعليم لكل طفل في البلد. تتضمن هذه الاستراتيجية إعداد مناهج لمساعدة الأطفال الذين أغلقت مدارسهم على تعويض ما فاتهم في التعلم، ودمج الأطفال النازحين في المدارس المفتوحة، وتعزيز الأمن في المحيط المدرسي، وإعادة بناء المدارس التي دمرت.
- تساعد الشراكة بين حكومات بوركينا فاسو، والكاميرون، والنيجر على توسيع برنامج التعليم الإذاعي المبتكر الذي يوفر منصة تعليمية بديلة للأطفال والشباب المتضررين بصراعات وما نتج عنها. ويتم بث دروس محو الأمية



- والرياضيات عبر الإذاعة باللغة الفرنسية وعدة لغات وطنية. ويجري أيضاً نشر البرنامج في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطي.
- وتعمل اليونيسف مع شركائها لوضع الخطط التي تصون التعليم، وهذا يشمل توفير أدوات للمعلمين الذين يعملون في أماكن يشتد فيها انعدام الأمن وتقديم الدعم النفسي، والإجتماعي لأطفال المدارس الذين يتحملون التداعيات العاطفية للعنف.
 - في عام ٢٠١٩، بناء على ما جاء في التقرير السنوي لمنظمة اليونيسف تم الوصول إلى (٣٠٧) مليون طفل دون سن الخامسة بخدمات للوقاية من سوء التغذية، وإلى (١٧) مليون طفل خارج المدرسة بالتعليم؛ و(٤) مليون طفل وشاب تلقوا تنمية المهارات؛ و(١٨,٣) مليون شخص حصلوا على مياه شرب نظيفة، و (١٥,٥) مليون إنسان أصبح لديهم خدمات الصرف الصحي الأساسية؛ والمساعدات الإنسانية في (٢٨١) حالة طوارئ في (٩٦) دولة.
 - أسهمت الشراكة بين اليونيسف والمنظمات الأخرى والحكوميين في عام ٢٠١٩ م، قدر عددهم ب (١٣٧) شريكاً، بحوالي ٤,٧ مليار دولار أمريكي. وساهمت الشراكات مع القطاع الخاص في النمو بمبلغ ١,٥ مليار دولار أمريكي. إذ بهذه الأموال غير المقيدة، يتحقق تأثيراً مستداماً للأطفال على مستوى العالم.
 - ومن المخططات التي تسعى لها منظمة اليونيسف وشركائها بحلول عام ٢٠٢١ تمويل الدول من أجل العمل الإنساني للطفل وحماية حقوقه بما يلي:

الدول	التمويل بالدولار الأمريكي
بوركينافاسو	١٥٤,٩٦٨,٦٥٢
تشاد	٥٩,٥٠٠,٨٩٠
مالي	١٠٨,٢٩٥,٥٠٧
النيجر	٧٤,٨٥٨,٢٢٨
نيجيريا	١٨٧,٧٧٨,٧٥٠
غينيا	١١,٨٠٠,٠٠٠
غانا	٢٦,٩٤٨,٤٠٢

سيراليون	١٢,٧٣٤,٠٠٠
الكاميرون	٨٣,٠٧٤,٠٠٠
موريتانيا	١٧,٧١١,٧٩٩
السنغال	١٦,١٦٠,٠٠٠

وفي عام ٢٠٢٠ تم تحقيق نتائج بالرغم من تداعيات أزمة "كوفيد-١٩" كالتالي:

- (١) حصل ١٣,٢ بنسبة ٦٠٪ على المياه الصالحة للشرب. بالإضافة إلي تلقي ٣,٤ مليون طفل تحصين ضد مرض الحصبة بنسبة ٤١٪.
 - (٢) عولج ١,٥ مليون طفل من سوء التغذية بنسبة ٣١٪، بينما حصل ٢,٤ مليون طفل على حقهم في التعليم الآمن، وتضمنت هذه النسبة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بنسبة ٢٧٪.
 - (٣) حصل ٦٦٧,٠٠٠ شخص على معونات نقدية بنسبة ٤٣٪. وحصل ١,٥ مليون طفل على الدعم والحماية النفسية والعقلية بنسبة ٣١٪.
- تأتي أكثر عشر دول ومنظمات مانحة للملايين الدولارات لمنظمة "يونيسف" للأطفال لعام ٢٠٢٠ بالترتيب: (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، اليابان، الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، المفوضية الأوربية، البنك الدولي، ألمانيا، صندوق الولايات المتحدة "لليونيسف"، كندا، المملكة العربية السعودية). وقد خصصت الحصص الأكبر لمنطقة غرب ووسط أفريقيا، وشرقها، وجنوبها، حيث ترى أن هذه الدول تحتاج أكثر للتمويل، وسرعة الإغاثة، وقد خصص هذا التمويل في قطاعات الصحة، المياه، الصرف الصحي، التعليم؛ لأنها تلعب دور حيوي في إعداد الطفل.

- من النتائج المرجوة هذا العام ٢٠٢١ والتي يتم العمل عليها الآن هي: العزم على مساعدة ٣٠٠,١ مليون شخص من ضمنهم ١٤٩ مليون امرأة/وفتاة، ١٥,٩ مليون شخص معاق. و ١٩٠,٨ مليون طفل من بينهم ٩٣,٣ مليون فتاة، و ٧,٤ مليون طفل معاق، وذلك في ١٤٩ بلد من ضمنهم دول الساحل جميعها، ويتطلب هذا بمبلغ ٦,٤ بلايين دولار.



- سيتم معالجة ٦,٣ مليون طفل من سوء التغذية الحاد، وسيتلقي ٣٧,٤ مليون طفل الحماية من أجل توفير مياه شرب أنقى، والحماية ضد الحصبة، وسيستفيد ١٩,٣ مليون طفل من الخدمات الصحية العقلية والدعم النفسي.
- سوف يتم التدخل من أجل حماية ١٧ مليون طفل وامرأة؛ للحد من العنف الجنسي ومنعه. وعلى مستوى التعليم سيحصل ٩٣,٣ مليون طفل على التعليم، وسيستفيد ٩,٦ ملايين الأسر من التحويلات النقدية، وأخيراً سيتم التواصل مع ٤٩٥,٨ مليون طفل وبالغ معرضين للخطر.
- تم وضع قوانين صارمة من قبل الإتحاد الأوروبي بهدف حماية الغابات والحد من عمالة الأطفال وإنهاء فقر المزارعين لساحل العاج بشأن عبودية الأطفال من أجل زراعة الكاكاو بعدد ساعات غير آدامية، حيث تم إطلاق مبادرة؛ لتحسين الإستدامة في زراعة الكاكاو مع غانا وساحل العاج بتاريخ يناير ٢٠٢١، بالإضافة إلى الدول الأعضاء ومزارعي الكاكاو، والمجتمع المدني. حيث تمثل ٢٥ في المائة من الاقتصاد و ٤٠ في المائة من عائدات التصدير.
- دعت لجنة تتكون من ٤٠ خبيراً في مجال صحة الطفل والمراهقين في عام ٢٠١٩ بناء على دعوة من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفل ومجلة ذيلانست إلي:
 ١. وقف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بأقصى سرعة ممكنة لضمان مستقبل الأطفال على هذا الكوكب.
 ٢. وضع الأطفال والمراهقين في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.
 ٣. سعي جميع القطاعات إلى وضع سياسات جديدة والاستثمار في صحة الطفل وحقوقه.
 ٤. دمج أصوات الأطفال في القرارات السياسية.
 ٥. تشديد اللوائح الوطنية تجاه التسويق التجاري الضار، مع دعمها بروتوكول اختياري جديد لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

خامساً: دور الإتحاد الأفريقي

في حماية حقوق الطفل

- ناقش الإتحاد الإفريقي في عام ٢٠١٩ بعاصمة إثيوبيا "أديس أبابا" إستغلال الأطفال عبر وسائل الأنترنت، حيث يرى الإتحاد زيادة مساوئ إستغلال الأطفال بشكل جنسي ومعنوي. وذلك من خلال هدف تعزيز الوعي بمخاطر الإساءات الجنسية، حيث هناك فتاة من بين ٤، وطفلاً من بين ٦ يعانون من هذه الجرائم.

• أطلق الإتحاد الإفريقي حملة من أجل إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا في عام ٢٠١٥، وفي عام ٢٠١٩، تم عقد مؤتمر إقليمي حول القضاء على زواج الأطفال، وختان الإناث، بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي، ومنظمات الأمم المتحدة، وهيئة بلان إنترناشيونال. وقد انضم إليها ٢٨ عضواً منذ بدء هذه الحملة، وتطور العمل بها في عام ٢٠١٩ لإقامة نظام حماية، وجارى التوسع لضم دول أخرى خلال السنين المقبلة، مشددة على أهمية دور الإعلام في شن حملات لتوعية الفتيات والأمهات في المنازل.

تتضمنت هذه الحملة ما يلي

١. زيارة عدة دول إفريقية؛ لتنفيذ استراتيجية زواج الأطفال، حيث ستستمر الحملة خمس سنوات قادمة، ويتم التقييم المستمر لنشاطها بالتعاون مع منظمة اليونيسيف.

٢. تعزيز الإلتزام السياسي؛ للقضاء على ختان الإناث في "أفريقيا"، بالإضافة إلى توضيح خطة استراتيجية المبادرة نحو ٢٠٢٣.

٣. تهدف هذه الحملة إلى القضاء على ختان الإناث وأن ذلك يتطلب تعاوناً كبيراً بين الجهات المعنية، وهناك ما يقرب من ٢٥ دولة خطت خطوات؛ لإنهاء عمليات ختان الإناث. حيث تعد هذه العادة انتهاك للأخلاق الطبية وحقوق الإنسان والقانون يعاقب عليها بسحب رخصة الطبيب وعدم ممارسة المهنة.

• تم زيارة لرئيس لجنة الخبراء الأفريقية لحقوق الطفل ورفاهيته (ACERWC) وممثلي الإتحاد الإفريقي لمقر المجلس القومي للطفولة والأمومة التي تنظمها وزارة الخارجية بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة والاتحاد الإفريقي ويونيسف وشركاء التنمية، بهدف التعرف على أنشطته وخاصةً الخدمات المقدمة من قبل خط نجدة الطفل ١٦٠٠٠ للأطفال. هذا على هامش إنعقاد الدورة ٣٤ لعام ٢٠١٩

• قام الأتحاد الإفريقي بالتعاون مع المنظمات الدولية بالتنديد الذي يهتك بعرض الأطفال وعلى أثره قامت لجنة الطفل في الأتحاد الإفريقي بزيادة جهودها؛ من أجل حماية حقوق الطفل والمرأة.

التوصيات

- يقع على الدول الإفريقية ضرورة التطبيق الفعلي لالتزامها التي تعهدت بها بموجب اتفاقيات حقوق الطفل العالمية والإقليمية، ولضمان التطبيق الفعلي لهذه الالتزامات وجب على أجهزة الحماية العالمية والإقليمية، وبموجب ما تملكه من آليات إجرائية الاضطلاع بدورها كاملا غير منقوص في مجال الرقابة والمتابعة والرصد لكل تقدم ونقص في الحماية المقررة للطفل في كل الدول الإفريقية.
- يجب على الدول الإفريقية، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، مضاعفة الجهود المبذولة من خلال برامج وسياسات وخطط في مجالات الصحة، التعليم، التنمية والبيئة. من أجل إعمال حقوق الطفل في دول القارة الإفريقية، وضمان تمتع الأطفال الأفارقة بها؛ وحتى يتطابق أيضاً واقع الطفل الإفريقي مع ما هو منصوص عليه في وثائق نظام حماية حقوقه.
- تتولى قطاعات المجتمع المدني على غرار الجمعيات ووسائل الإعلام وحتى الأفراد دور متابعة واقع الطفولة في دول القارة الإفريقية و اقتراح الحلول، والرقابة على تنفيذها، وتنفيذ كل التعهدات والإلتزامات المبرمة، كما تتولى الكشف عن الانتهاكات، وكل قصور، أو تعسف في مجال حماية حقوق الطفل.
- توجيه عناية خاصة بفئة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، الأطفال الأيتام، الأطفال اللاجئين والمهاجرين، والأطفال المولودين خارج العلاقات الشرعية باعتبارهم ضحايا لا ذنب لهم، فهذه الفئة من الأطفال بين أسوار وجدران مراكز الطفولة المسعفة ومراكز الهجرة إن وجدت، وبعضها الأخر بلا مأوى يعاني الضياع والتشرد في الشوارع والأزقة، والعناية بهذه الفئة الهشة تتحقق من خلال الرعاية الصحية والدعم النفسي وبرامج التعليم والتكوين حتى تتمكن من الاندماج كأفراد إيجابيين في المجتمع.
- بذل مجهود أكبر لحماية إنتهاكات الأطفال التي تحدث الآن من خلال نشر الوعي وتخصيص موارد أكثر وأنشطة تؤمن للطلاب الحماية والرفاهية ، مع الأخذ في الإعتبار الأسباب التي تنهك حقوق الطفل ودراستها جيداً ووضع حدود على المدى البعيد، والمحاكمة الجادة والسريعة لكل من يتم إثبات انتهاكه لحقوق الطفل في أي دولة.